

جمعية عون الأردن

ورقة سياسات

الأردن والصين: من زيارة الدولة إلى تعدد مصادر القوة الاقتصادية

قراءة سياسية واقتصادية في الشراكة الأردنية-الصينية وآفاق الاستثمار والتنويع والشراكات الدولية

آب/أغسطس

2026





كلمة افتتاحية

المدير التنفيذي لجمعية عون الأردن

يشهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة أعادت تشكيل موازين القوة، وأنماط الشراكة، وأولويات الدول في مجالات الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا والتنمية. وفي قلب هذه التحولات يبرز الصعود المتنامي لجمهورية الصين الشعبية بوصفه أحد أبرز المتغيرات التي تؤثر في طبيعة النظام الدولي وفي مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

ولم يعد التعامل مع الصين بالنسبة للدول العربية، والأردن على وجه الخصوص، موضوعاً يمكن النظر إليه من زاوية اقتصادية ضيقة أو باعتباره خياراً ثنائياً بين قوى دولية متنافسة؛ بل أصبح جزءاً من سؤال أوسع يتعلق بكيفية إدارة الدول المتوسطة والصغيرة لعلاقاتها الدولية في بيئة عالمية تتسم بتعدد مراكز القوة، وتزايد التنافس الجيوسياسي، وتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية.

من هنا جاءت هذه الورقة التي أعدتها جمعية عون الأردن انطلاقاً من إيمانها بأن الأردن يمتلك مصلحة وطنية واضحة في تطوير قراءة أكثر عمقاً وواقعية للعلاقة مع الصين، تقوم على فهم التحولات الدولية كما هي، وعلى حماية المصالح الوطنية الأردنية، وتعظيم الفرص المتاحة أمام الاقتصاد والمجتمع الأردني، دون الوقوع في ثنائية الاصطفاف أو اختزال السياسة الخارجية في معادلة "مع" أو "ضد".

إن أهمية هذه الورقة لا تنبع من كونها تتناول دولة كبرى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متزايد فحسب، وإنما من كونها تحاول طرح سؤال أكثر جوهرية: كيف يستطيع الأردن أن يحول موقعه الجيوسياسي وعلاقاته الدولية المتنوعة إلى قيمة استراتيجية وتنموية تعود بالنفع على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني؟

فالأردن، بحكم موقعه الجغرافي ودوره السياسي واستقراره النسبي وشبكة علاقاته الدولية والإقليمية، لا ينبغي أن يتعامل مع التحولات في النظام الدولي باعتبارها ضغوطاً خارجية فحسب، وإنما باعتبارها أيضاً مساحات يمكن توظيفها لبناء شراكات جديدة، وتنويع مصادر الاستثمار والتكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وفتح أسواق أمام المنتجات والخدمات الأردنية، والاستفادة من التجارب الدولية في مجالات البنية التحتية والتحول الرقمي والطاقة والنقل والتعليم والصناعة.

وفي المقابل، فإن الانفتاح على أي شريك دولي يجب أن يستند إلى تقييم دقيق للمصالح والمخاطر، وإلى قدرة مؤسسات الدولة على التفاوض وإدارة الشراكات ومتابعة تنفيذها وقياس أثرها. فنجاح العلاقات الدولية لا يقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، وإنما بمدى قدرتها على إنتاج قيمة حقيقية ومستدامة للاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتوسيع هامش الخيارات أمام صانع القرار الأردني.

وتأتي هذه الورقة في هذا السياق تحديداً؛ فهي لا تنطلق من موقف مسبق تجاه الصين، ولا تهدف إلى الدعوة إلى استبدال شراكة دولية بأخرى، وإنما تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية تساعد على الانتقال من إدارة العلاقات مع الصين إلى إدارة المصالح الأردنية في العلاقة مع الصين.

وهذا التمييز جوهري. فالدول لا تبني سياساتها الخارجية على الرغبة في الانضمام إلى محاور، وإنما على قدرتها على تعريف مصالحها الوطنية والدفاع عنها وبناء شراكات متعددة تخدم تلك المصالح. ومن هذا المنظور، فإن العلاقة الأردنية الصينية يمكن أن تكون جزءاً من سياسة أوسع لتنويع الشراكات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على شبكة الأردن التاريخية من العلاقات الدولية وعلى ثوابته السياسية والأمنية.

كما تأتي أهمية هذه الورقة من الحاجة إلى تعزيز النقاش العام الأردني حول الصين على أساس المعرفة والتحليل، بعيداً عن الانطباعات السريعة أو القراءات الاختزالية التي تنظر إلى العلاقات الدولية من منظور المنافسة بين القوى الكبرى فقط. فالصين بالنسبة للأردن ليست مجرد قوة دولية صاعدة، كما أن الولايات المتحدة وأوروبا وسائر الشركاء الدوليين ليسوا مجرد أطراف في معادلة تنافسية؛ بل إن لكل علاقة مجالات للمصلحة والتعاون، ومجالات أخرى تحتاج إلى إدارة دقيقة للمخاطر والتباينات.

وتؤمن جمعية عون الأردن بأن بناء السياسات العامة الرشيدة يتطلب توسيع دائرة النقاش لتشمل الباحثين والخبراء وصناع القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب، وأن المؤسسات الوطنية مطالبة بتطوير أدواتها البحثية والتحليلية بما يواكب التحولات العميقة التي يشهدها العالم.

وعليه، فإن هذه الورقة تمثل مساهمة في النقاش الوطني أكثر مما تمثل إجابة نهائية. وهي محاولة لطرح الأسئلة الصحيحة، وفتح مساحة للتفكير الاستراتيجي في كيفية تموضع الأردن في عالم يتغير بسرعة، وكيف يمكن للمملكة أن تستفيد من الفرص التي تتيحها التحولات الدولية دون أن تفقد قدرتها على حماية مصالحها الوطنية أو استقلالية قرارها.



إن الأردن لا يملك ترف انتظار اكتمال شكل النظام الدولي الجديد حتى يحدد موقعه فيه. بل إن التحولات الجارية تفرض على الدولة والمجتمع تطوير رؤية استباقية تقوم على قراءة الاتجاهات العالمية، وتنويع الخيارات، وتعزيز القدرات الوطنية، وتحويل العلاقات الدولية من مجرد أدوات لإدارة الأزمات إلى أدوات لبناء التنمية والقدرة التنافسية.

وفي هذا الإطار، تتظر جمعية عون الأردن إلى هذه الورقة بوصفها جزءاً من مسؤوليتها في المساهمة في تطوير المعرفة والسياسات العامة، وتعزيز الحوار الوطني حول القضايا التي تمس مستقبل الأردن وموقعه في الإقليم والعالم.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء النقاش بين المؤسسات الرسمية والأكاديمية والاقتصادية والمدنية، وأن تفتح الباب أمام دراسات أكثر تخصصاً حول فرص التعاون الأردني الصيني، وأن تساعد في بناء مقاربة أردنية أكثر وضوحاً وواقعية واستباقية تجاه التحولات في النظام الدولي.

فالمطلوب ليس أن يختار الأردن بين القوى الكبرى، وإنما أن يمتلك القدرة على أن تختار شراكاته بما يخدم مصالحه الوطنية. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة.

المدير التنفيذي

جمعية عون الأردن

نور الدويري

الفهرس

5	الملخص التنفيذي
8	اولا : المقدمة والمنهجية
9	ثانيا زيارة جلالة الملك إلى الصين: الدلالات والسياق الجيو-اقتصادي
11	ثالثا : الأردن والصين: من التبادل التجاري إلى الشراكة الإنتاجية
13	رابعا : الاقتصاد الأردني وآفاق الاستثمار
14	خامسا : الأردن في المنافسة الإقليمية
15	سادسا : الأردن بين الصين والولايات المتحدة وأوروبا والخليج
16	سابعا : القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الأردن
18	ثامنا : اة لأمن الاقتصادي وإدارة الاستثمار الأجنبي
19	تاسعا : السيناريوهات المستقبلية
20	عاشرا : التوصيات والسياسات التنفيذية
21	حادي عشر النموذج الأردني المقترح لتعدد مصادر القوة الاقتصادية
21	ثاني عشر الخلاصة الاستراتيجية
23	الخاتمة
25	المراجع والمصادر

الملخص التنفيذي

تأتي زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى جمهورية الصين الشعبية في لحظة دولية وإقليمية تتجاوز في دلالاتها إطار العلاقات الثنائية التقليدية. فالاقتصاد العالمي يشهد إعادة تشكيل واسعة بفعل التنافس الجيوسياسي، وإعادة ترتيب سلاسل الإمداد، وتساعد أهمية التكنولوجيا والطاقة والمعادن الحرجة والأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى زيارة الصين بوصفها محطة دبلوماسية منفصلة، ولا باعتبارها تحولاً من الغرب إلى الشرق، بل باعتبارها فرصة لإعادة تعريف موقع الأردن داخل شبكة أكثر تنوعاً من الشراكات الاقتصادية والاستثمارية.

وتكشف المؤشرات الاقتصادية الأردنية عن أهمية هذا التحول. فقد ارتفعت الصادرات الوطنية الأردنية خلال عام 2025 بنسبة 9.9% لتصل إلى نحو 9.624 مليار دينار أردني، بينما استمر ارتفاع الواردات والعجز التجاري، ما يؤكد أن التحدي الاقتصادي لا يتعلق فقط بزيادة التجارة، وإنما بتغيير بنيتها وتعزيز القدرة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الوطني (دائرة الإحصاءات العامة، 2026) ([DOS Website](https://dos.gov.jo)) .

كما تؤكد تقارير الاستثمار الدولية أن التنافس على الاستثمار أصبح أكثر ارتباطاً بالقطاعات الاستراتيجية وبناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، وليس بحجم التدفقات المالية وحدها. ويشير تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن الأونكتاد إلى استمرار أهمية الاستثمار في بيئة دولية مضطربة، مع تزايد أهمية القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا وسلاسل القيمة (mop.gov.jo). (UNCTAD, 2026).

وتخلص هذه الورقة إلى أن المصلحة الأردنية تكمن في الانتقال من سؤال:

كيف نوازن بين الصين والولايات المتحدة؟

إلى سؤال أكثر دقة:

كيف نحول علاقات الأردن المتعددة إلى مصادر متعددة للقوة الاقتصادية؟

وتقترح الورقة نموذجاً يقوم على توزيع الأدوار بصورة تكاملية:

1. الصين :التصنيع، التكنولوجيا، الطاقة، المعادن وسلاسل الإمداد.
 2. الولايات المتحدة :التكنولوجيا المتقدمة، الاستثمار، الأسواق والشركات الاستراتيجية.
 3. الاتحاد الأوروبي :التجارة، المعايير، الاقتصاد الأخضر والاستثمار.
 4. الخليج :رأس المال، الطاقة، الأسواق والاستثمار طويل الأجل.
 5. الأردن :الإنتاج، الكفاءات البشرية، الموقع، الخدمات والربط الإقليمي.
- وتؤكد الورقة أن نجاح زيارة الصين يجب ألا يقاس بعدد مذكرات التفاهم أو قيمة الاستثمارات المعلنة، وإنما بخمسة مؤشرات رئيسية:

1. عدد الوظائف النوعية التي ستُخلق.
2. حجم الصادرات الجديدة.
3. مقدار التكنولوجيا والمهارات المنقولة.
4. حجم الاستثمار في البحث والتطوير.
5. نسبة المكون المحلي في المشاريع الجديدة.

اولا : المقدمة والمنهجية

1-2 الإشكالية

تواجه الدول الصغيرة والمتوسطة اليوم بيئة دولية أكثر تعقيداً من العقود السابقة. فلم تعد التجارة والاستثمار ملفات اقتصادية منفصلة عن السياسة الخارجية والأمن الوطني، بل أصبحت التكنولوجيا والبيانات والطاقة والمعادن وسلاسل الإمداد جزءاً من مفهوم أوسع هو الأمن الاقتصادي.

بالنسبة للأردن، فإن هذه التحولات تخلق فرصاً ومخاطر في الوقت نفسه. فمن جهة، تتيح المنافسة الدولية بين القوى الكبرى فرصة لاستقطاب الاستثمار وتنويع الشركاء. ومن جهة أخرى، قد يؤدي غياب الاستراتيجية إلى تحويل الاقتصاد إلى مجرد سوق للتنافس بين المستثمرين والدول، دون بناء قاعدة إنتاجية محلية حقيقية.

لذلك تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية:

تعدد الشراكات لا يتحول تلقائياً إلى تعدد مصادر القوة، إلا إذا امتلكت الدولة سياسة اقتصادية واضحة تحدد ما الذي تريده من كل شريك.

1-2 سؤال الورقة

كيف يستطيع الأردن تحويل العلاقات مع الصين، وفي مقدمتها زيارة جلالة الملك، إلى استثمار وإنتاج وتكنولوجيا وصادرات، مع الحفاظ على توازن الشراكات مع الولايات المتحدة وأوروبا والخليج؟

1-3 المنهجية

تعتمد الورقة على:

1. المصادر الرسمية الأردنية.
2. البيانات الاقتصادية لدائرة الإحصاءات العامة.
3. وثائق رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي.

4. بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
 5. تقارير الأونكتاد والتجارة الدولية.
 6. المصادر الرسمية الصينية.
 7. المقارنة مع مصر والمغرب وتركيا والخليج.
 8. التحليل الجيو-اقتصادي للبيئة الدولية.
- وتفصل الورقة بين:

1. الوقائع والبيانات الموثقة.
2. التحليل والاستنتاجات.
3. السيناريوهات المستقبلية.
4. التوصيات المقترحة.

ثانياً زيارة جلالة الملك إلى الصين: الدلالات والسياق الجيو-اقتصادي

لا يمكن قراءة زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى الصين بعيداً عن السياق الدولي الأوسع. فالصين أصبحت طرفاً مركزياً في التجارة الدولية والتصنيع والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، بينما تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إعادة تعريف سياساتهما الصناعية والتكنولوجية والأمنية.

في هذا السياق، فإن توسيع الأردن لعلاقاته الاقتصادية مع الصين لا يعني بالضرورة إعادة اصطفاك سياسي أو استراتيجي، بل يمكن أن يكون جزءاً من سياسة تنويع الشراكات.

2-1 الدلالة السياسية

يمتلك الأردن تاريخاً طويلاً من العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج. وفي الوقت نفسه، فإن توسيع التعاون مع الصين يمنح السياسة الخارجية الأردنية مساحة اقتصادية إضافية.

لذلك فإن القراءة الأكثر دقة للزيارة ليست: واشنطن أم بكين؟

بل: كيف يستفيد الأردن من صعود آسيا دون خسارة شراكاته الغربية والخليجية؟

2-2 الدلالة الاقتصادية

تكتسب الصين أهمية خاصة للأردن في عدة قطاعات:

1. التصنيع.

2. البنية التحتية.

3. التكنولوجيا.

4. الطاقة.

5. التعدين والمعادن.

6. سلاسل الإمداد.

7. التجارة الإلكترونية.

8. الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

لكن التحدي الرئيسي يتمثل في أن قوة الصين الصناعية قد تؤدي، إذا غابت السياسة الأردنية الواضحة، إلى زيادة الواردات أكثر من زيادة الإنتاج المحلي.

ومن هنا فإن السؤال الاستراتيجي يجب أن يكون: كيف ننتقل من استيراد المنتج الصيني إلى إنتاج جزء من هذا المنتج أو سلسلة قيمته داخل الأردن؟

ثالثا : الأردن والصين: من التبادل التجاري إلى الشراكة الإنتاجية

3-1 مشكلة الاختلال

تشير البيانات الأردنية إلى استمرار نمو التجارة الخارجية، مع ارتفاع الصادرات الوطنية في عام 2025 بنسبة 9.9%. لكن استمرار العجز التجاري يوضح أن نمو الصادرات وحده لا يكفي، وأن الاقتصاد يحتاج إلى توسع أكبر في القاعدة الإنتاجية (دائرة الإحصاءات العامة، 2026) ([DOS Website](#)) .

وتوفر دائرة الإحصاءات العامة قاعدة تفصيلية للتجارة الخارجية بحسب البلد والسلعة والشهر، ما يجعل من الممكن بناء تحليل أدق للعلاقة التجارية الأردنية-الصينية عند إعداد النسخة الإحصائية النهائية للورقة (دائرة الإحصاءات العامة، 2026) . ([DOS Website](#))

2-3 من التجارة إلى الإنتاج

لا ينبغي أن يكون الهدف تقليل الواردات الصينية بصورة عامة، لأن جزءاً منها يدخل في الإنتاج أو الاستهلاك بأسعار تنافسية. المطلوب هو بناء طبقة جديدة داخل العلاقة، تشمل:

1. التصنيع المشترك.
2. التجميع المتقدم.
3. الصناعات الهندسية.
4. الخدمات الرقمية.
5. مراكز التطوير.
6. التدريب المهني والتكنولوجي.
7. الربط بين الاستثمار الصيني والأسواق العربية والغربية.
8. نقل جزء من سلاسل الإمداد إلى الأردن.

3-3 سؤال الاستثمار

ينبغي أن تسأل الحكومة الأردنية كل مستثمر محتمل سؤالاً واضحاً:

ما الذي ستنتجه في الأردن، وما الذي ستصدره منه؟

ثم تضاف أسئلة أخرى:

- كم وظيفة نوعية ستخلق؟
- ما المهارات التي ستنتقل؟
- ما نسبة المكون المحلي؟
- هل سيشارك القطاع الخاص الأردني؟
- هل يوجد مركز للبحث والتطوير؟
- ما الأسواق المستهدفة؟

وهنا تصبح الحوافز الاستثمارية مرتبطة بالأداء وليس بحجم رأس المال المعلن فقط.

رابعاً : الاقتصاد الأردني وآفاق الاستثمار

4-1 النمو والاستقرار

يشير صندوق النقد الدولي إلى استمرار الاقتصاد الأردني في تحقيق نمو، بينما يواجه في الوقت نفسه تحديات تتعلق بسوق العمل والضغوط الإقليمية والحاجة إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية. (IMF, 2026)

وفي الوقت ذاته، يركز البنك الدولي في تقييماته للاقتصاد الأردني على الحاجة إلى نمو أكثر قدرة على خلق فرص العمل، خصوصاً في ظل استمرار ارتفاع البطالة وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة. (World Bank, 2026)

4-2 التجارة الخارجية

بلغت الصادرات الوطنية الأردنية في عام 2025 نحو 9.624 مليار دينار بعد نمو بلغ 9.9%، وفق دائرة الإحصاءات العامة، وهو مؤشر إيجابي على قدرة بعض القطاعات التصديرية على التوسع ([DOS Website](https://dos.gov.jo)) .

لكن استمرار ارتفاع الواردات والعجز التجاري يفرض ضرورة الانتقال إلى سياسة تقوم على:

1. زيادة الإنتاج المحلي.
2. توسيع قاعدة التصدير.
3. جذب الاستثمار المنتج.
4. رفع القيمة المضافة.
5. تقليل الاعتماد على الاستيراد في القطاعات التي يمكن إنتاجها محلياً.

4-3 رؤية التحديث الاقتصادي

توفر رؤية التحديث الاقتصادي إطاراً وطنياً مهماً للانتقال نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وقدرة على خلق فرص العمل، كما أن البرنامج التنفيذي للفترة 2026-2029 يمثل مرحلة مهمة في تحويل الرؤية إلى مشاريع وإصلاحات قابلة للتنفيذ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2026) (mop.gov.jo) .

لكن التحدي ليس في وجود الاستراتيجية فقط، وإنما في ربط الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الخارجي بهذه الأولويات.

خامسا : الأردن في المنافسة الإقليمية

1-5 المقارنة التنافسية

الدولة/المنطقة	الميزة الرئيسية	مجال المنافسة الأردنية
مصر	سوق ضخم، قاعدة عمالية واسعة، صناعة وموانئ	تخصصات نوعية، خدمات، سرعة نسبية، بوابة المشرق والخليج
المغرب	قرب من أوروبا، تصنيع تصديري	التكنولوجيا، الدواء، الخدمات، الربط بين آسيا والأسواق العربية
تركيا	قاعدة صناعية واسعة	صناعات متخصصة وخدمات متقدمة ومشاريع أكثر مرونة
الخليج	رأس مال ومشاريع ضخمة	الإنتاج، تطوير الكفاءات، الخدمات والأسواق الإقليمية المكملة

2-5 لماذا الأردن؟

لا يستطيع الأردن المنافسة بالحجم. ولذلك يجب أن يتوقف عن محاولة تقديم نفسه كنسخة أصغر من اقتصادات أكبر.

الميزة الأردنية المحتملة تقوم على:

1. الموقع.
2. الكفاءات البشرية.
3. الاستقرار النسبي.
4. شبكة العلاقات الدولية.
5. الاتفاقيات التجارية.
6. القدرة على الربط بين أسواق مختلفة.

7. مرونة المشاريع المتوسطة والمتخصصة.

لذلك يجب أن يكون السؤال الاستثماري الرسمي: لماذا الأردن وليس مصر أو المغرب أو تركيا أو الخليج؟ وإذا لم تستطع السياسة الاستثمارية الإجابة بوضوح، فإن الحوافز المالية وحدها لن تكون كافية.

سادسا : الأردن بين الصين والولايات المتحدة وأوروبا والخليج

6-1 توزيع الأدوار

الدور الاقتصادي المقترح	الشريك
التصنيع، الطاقة، المعادن، التكنولوجيا، سلاسل الإمداد	الصين
الاستثمار، التكنولوجيا المتقدمة، الابتكار والأسواق	الولايات المتحدة
التجارة، المعايير، الاقتصاد الأخضر والاستثمار	الاتحاد الأوروبي
رأس المال، الطاقة، الأسواق والاستثمار طويل الأجل	الخليج
الإنتاج، الكفاءات، الخدمات، الموقع والربط الإقليمي	الأردن

6-2 مبدأ التكامل

لا يحتاج الأردن إلى استبدال شريك بشريك آخر .

بل يمكن بناء مشروع واحد يجمع مثلاً:

1. التكنولوجيا أو المعدات الصينية.

2. التمويل الخليجي.

3. الإنتاج الأردني.
 4. المعايير أو السوق الأوروبية.
 5. التكنولوجيا المتقدمة أو الشراكة التجارية الأمريكية.
- هذا النموذج أكثر قوة من المشاريع الثنائية التقليدية، لأنه يقلل الاعتماد على مصدر واحد للتمويل أو التكنولوجيا أو السوق.

سابعاً : القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الأردني

1-7 التصنيع المتقدم

يجب أن يركز الأردن على الصناعات التي تجمع بين:

1. قيمة مضافة مرتفعة.
2. فرص تصدير.
3. إمكانية نقل التكنولوجيا.
4. قدرة على تشغيل الكفاءات.

وتشمل:

1. الصناعات الدوائية.
2. الصناعات الهندسية.
3. المكونات المتخصصة.
4. التصنيع الغذائي المتقدم.
5. التجميع الصناعي المتطور.

7-2 الطاقة

يمكن أن تشكل الطاقة المتجددة والتخزين والشبكات الذكية مجالاً رئيسياً للتعاون مع شركاء متعددين. وتتمثل الفكرة في عدم النظر إلى الطاقة فقط باعتبارها خدمة، بل باعتبارها: قطاعاً استثمارياً وصناعياً وتكنولوجياً.

7-3 التعدين والمعادن

يمتلك الأردن موارد مهمة في الفوسفات والبوتاس وغيرها. والهدف يجب أن يكون: الانتقال من تصدير المادة الأولية إلى زيادة التصنيع والمعالجة والقيمة المضافة.

7-4 التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

تحتاج السياسة الأردنية إلى التركيز على:

1. مراكز تطوير.
2. خدمات رقمية.
3. حلول الذكاء الاصطناعي.
4. الأمن السيبراني.
5. تطبيقات حكومية وتجارية قابلة للتصدير.
6. التدريب المتخصص.

7-5 اللوجستيات

يمكن للأردن استثمار موقعه في:

1. التخزين.
2. التوزيع.

3. الخدمات اللوجستية.
4. سلاسل الإمداد الإقليمية.
5. الصناعات القريبة من الأسواق.

ثامنا : الأمن الاقتصادي وإدارة الاستثمار الأجنبي

لا يمكن التعامل مع جميع الاستثمارات الأجنبية بالطريقة نفسها.

الدائرة	مستوى الحساسية	القطاعات/المجالات	السياسة المقترحة
الدائرة الأولى	قطاعات منخفضة الحساسية	1. السياحة 2. الغذاء 3. الصناعات التحويلية 4. الزراعة	تشجيع التعدد والمنافسة والاستثمار، مع الاستفادة من تنوع الشركاء والأسواق ومصادر الاستثمار والتكنولوجيا.
الدائرة الثانية	قطاعات استراتيجية	1. الذكاء الاصطناعي 2. مراكز البيانات 3. الاتصالات 4. التكنولوجيا الرقمية 5. المعادن الحرجة	إجراء مراجعة اقتصادية وأمنية متناسبة مع مستوى المخاطر، بما يوازن بين جذب الاستثمار وحماية المصالح الاستراتيجية الوطنية.
الدائرة الثالثة	قطاعات سيادية	البنى التحتية أو الخدمات التي قد يؤدي الاعتماد الخارجي المفرط عليها إلى التأثير في: • الأمن الوطني • استقلال القرار • أمن البيانات • استمرارية الخدمات الأساسية	عدم السماح باحتكار استراتيجي لأي شريك منفرد، وتنويع مصادر التوريد والشراكات، وضمان قدرة الدولة على الحفاظ على البدائل والسيطرة على القطاعات ذات الأهمية السيادية.

تاسعا : السيناريوهات المستقبلية

السيناريو	الوصف	النتيجة
الأول	زيارة ناجحة سياسياً محدودة اقتصادياً	زخم سياسي وإعلامي دون تحول إنتاجي
الثاني	توسع تجاري دون تحول إنتاجي	ارتفاع الواردات واستمرار الاختلال التجاري
الثالث	استثمار إنتاجي ثنائي	مصانع، وظائف، صادرات ونقل تكنولوجيا
الرابع	الأردن منصة متعددة الشركات	الصين للتصنيع، الخليج للتمويل، الأردن للإنتاج، وأوروبا وأمريكا للأسواق والتكنولوجيا والمعايير

السيناريو المستهدف

ترى الورقة أن السيناريو الرابع هو الأكثر طموحاً واستدامة.

فهو:

1. يقلل الاعتماد على طرف واحد.
2. يزيد القوة التفاوضية للأردن.
3. يربط الاستثمار بالتصدير.
4. يخلق فرصاً لمشاريع متعددة الأطراف.
5. يحول الموقع الجغرافي إلى وظيفة اقتصادية.

عاشرا : التوصيات والسياسات التنفيذية

الرقم	التوصية	آلية التنفيذ
1	إنشاء مجلس وطني للدبلوماسية الاقتصادية	يربط الخارجية والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والأمن الاقتصادي
2	إنشاء وحدة تنفيذ لمخرجات زيارة الصين	كل مذكرة تفاهم = مشروع + جهة مسؤولة + جدول زمني + مؤشر قياس
3	إعداد خريطة تنافسية للاستثمار	الإجابة الدقيقة عن سؤال: لماذا الأردن؟
4	إنشاء آلية لمراجعة الاستثمار الاستراتيجي	حماية البيانات والبنية التحتية والتكنولوجيا
5	ربط الحوافز بالنتائج	وظائف، صادرات، نقل تكنولوجيا، بحث وتطوير، مكون محلي
6	إعداد قائمة وطنية للمشاريع الجاهزة	قطاع، موقع، حجم الاستثمار، سوق، بنية تحتية، حوافز
7	بناء مشاريع ثلاثية ورباعية	الأردن + الصين + الخليج + أوروبا أو الولايات المتحدة
8	برنامج وطني للمهارات المستقبلية	الروبوتات والطاقة والذكاء الاصطناعي والتصنيع واللوجستيات
9	تحويل السفارات إلى منصات استثمار	تحديد المستثمرين وبناء العلاقات ومتابعة المشاريع
10	إصدار تقرير سنوي لتنويع الشراكات	قياس الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والمخاطر وفرص التصدير

حادي عشر النموذج الأردني المقترح لتعدد مصادر القوة الاقتصادية

ما يحتاجه الأردن ليس مجرد تنويع الدول الشريكة، وإنما تنويع مصادر القوة الاقتصادية.

يمكن تلخيص النموذج في المعادلة التالية:

الصين للتصنيع والتكنولوجيا، الخليج للتمويل، أوروبا للأسواق والمعايير، الولايات المتحدة للتكنولوجيا المتقدمة والاستثمار، والأردن للإنتاج والكوادر والموقع. لكن نجاح هذه المعادلة مشروط بامتلاك الأردن مشروعاً واضحاً. فالأردن لا يجب أن يدخل المفاوضات الدولية حاملاً قائمة عامة من القطاعات، بل يجب أن يحمل:

1. قائمة مشاريع.
2. دراسات جدوى.
3. مواقع محددة.
4. احتياجات بنية تحتية.
5. أسواق مستهدفة.
6. شركاء محليين محتملين.
7. مؤشرات واضحة للعائد الاقتصادي.

ثاني عشر الخلاصة الاستراتيجية

تمثل الصين فرصة مهمة للأردن، لكن الفرصة لا تتحول إلى نتيجة بمجرد توقيع الاتفاقيات.

الاتفاقية الناجحة هي التي تتحول إلى مشروع.

والمشروع الناجح هو الذي يخلق وظيفة وصادرات وقدرة محلية.

والشراكة الناجحة هي التي تزيد قوة الأردن ولا تستبدل اعتماداً باعتماد آخر.



لذلك تقترح هذه الورقة أن ينتقل معيار نجاح السياسة الاقتصادية الأردنية من سؤال:

كم اتفاقية وقعنا؟

إلى أربعة أسئلة:

1. ماذا سينتج الأردن؟

2. ماذا سيصدر؟

3. ماذا سيتعلم؟

4. من سيعمل؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تحدد قيمة زيارة الصين، وقيمة أي شراكة اقتصادية مستقبلية.

الخاتمة

لا تقف العلاقة الأردنية الصينية اليوم عند حدود تطوير العلاقات الثنائية أو زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري، وإنما تأتي في سياق تحولات أوسع يشهدها النظام الدولي، تتغير فيها موازين القوة، وتتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية والتكنولوجية. ومن ثم، فإن السؤال الذي ينبغي أن يحكم النقاش الأردني لم يعد: هل يقترب الأردن من الصين أم يبتعد عنها؟ بل أصبح: كيف يستطيع الأردن أن يدير علاقته مع الصين، ومع مختلف شركائه الدوليين، بطريقة تعظم مصالحه الوطنية وتحافظ على استقلال قراره؟

تخلص هذه الورقة إلى أن مصلحة الأردن لا تكمن في الانتقال من محور دولي إلى آخر، ولا في النظر إلى العلاقات الدولية باعتبارها منافسة صفرية تفرض اختيار شريك على حساب شريك آخر. فطبيعة الدولة الأردنية وموقعها الجغرافي وحجم اقتصادها وتحدياتها الإقليمية تجعل من تنويع الشراكات وتوسيع هامش الخيارات أحد أهم عناصر القوة في سياستها الخارجية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن للعلاقة مع الصين أن تمثل فرصة حقيقية للأردن، ليس فقط من خلال التجارة والاستثمار، وإنما كذلك في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي والطاقة والبنية التحتية والصناعة والسياحة والزراعة واللوجستيات، شريطة أن تكون هذه الشراكة قائمة على أولويات أردنية واضحة، وعلى تقييم دقيق للعائد الاقتصادي، ونقل المعرفة، وخلق القيمة المحلية، وليس على حجم الاستثمار أو التمويل باعتبارهما هدفًا بحد ذاته.

وفي المقابل، فإن الانفتاح الاقتصادي لا ينبغي أن يتحول إلى اعتماد استراتيجي. فكلما انتقلت الشراكة من القطاعات منخفضة الحساسية إلى القطاعات الاستراتيجية والسيادية، تصبح الحاجة أكبر إلى تقييم المخاطر، وتنويع الشركاء، وحماية البيانات والبنية التحتية الحيوية، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، والحفاظ على قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة.

وعليه، تقترح الورقة اعتماد مقاربة أردنية متدرجة لإدارة الشراكات الدولية تقوم على تصنيف القطاعات وفق مستوى حساسيتها، بدل اعتماد سياسة موحدة تجاه جميع الاستثمارات والشراكات الأجنبية. ففي القطاعات منخفضة الحساسية ينبغي تشجيع المنافسة والتعدد والاستثمار، وفي القطاعات الاستراتيجية ينبغي إخضاع الشراكات لمراجعة اقتصادية وأمنية متناسبة مع طبيعة المخاطر، أما في القطاعات السيادية فيجب أن يكون المبدأ الحاكم هو عدم السماح باعتماد أو احتكار استراتيجي من جانب شريك خارجي منفرد.

وهذه المقاربة لا تستهدف الصين تحديدًا، وإنما تمثل إطارًا وطنيًا ينبغي أن ينطبق على جميع الشركاء الدوليين. فالمعيار الحقيقي للسياسة الأردنية ليس جنسية المستثمر أو الدولة الشريكة، وإنما طبيعة القطاع، وحجم الاعتماد، ومستوى المخاطر، والقيمة المضافة، وقدرة الأردن على الاحتفاظ بالبدائل.

كما أن نجاح السياسة الأردنية تجاه الصين لن يتحدد فقط بما تستطيع الصين تقديمه، وإنما بما يستطيع الأردن نفسه أن يفاوض عليه ويستثمره ويحوّله إلى قيمة وطنية. فضعف القدرة التفاوضية والمؤسسية قد يحول أفضل الفرص الاستثمارية إلى علاقات محدودة الأثر، بينما تستطيع الدولة التي تمتلك رؤية واضحة وأولويات محددة ومؤسسات قادرة على المتابعة والتقييم أن تحول الشراكات الخارجية إلى أدوات للتنمية وبناء القدرات.

ومن هنا، فإن القضية الأساسية ليست حجم الانفتاح على الصين، وإنما جودة هذا الانفتاح وشروطه ومخرجاته.

ويحتاج الأردن، في المرحلة المقبلة، إلى الانتقال من سياسة التعامل مع الفرص بصورة منفردة إلى بناء استراتيجية وطنية متكاملة لتتبع الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية، تحدد القطاعات ذات الأولوية، وتضع معايير واضحة لتقييم الاستثمارات الأجنبية، وتعزز القدرة التفاوضية للمؤسسات الأردنية، وترتبط الاستثمارات بنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير رأس المال البشري وخلق فرص العمل، مع إنشاء آليات مؤسسية لمتابعة الأثر الفعلي لهذه الشراكات.

وفي الوقت ذاته، فإن تطوير العلاقة الأردنية الصينية ينبغي أن يجري ضمن الإطار الأوسع للسياسة الخارجية الأردنية، التي تقوم على الحفاظ على شبكة متوازنة من العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية والصين وغيرها من القوى الدولية. فتتبع الشركاء لا يعني التخلي عن الشراكات القائمة، كما أن تطوير العلاقة مع الصين لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره ابتعادًا عن الولايات المتحدة أو الغرب؛ بل يمكن أن يكون جزءًا من سياسة تحوط استراتيجي رشيدة تمنح الأردن مساحة أكبر للمناورة وتحسن قدرته على حماية مصالحه في بيئة دولية أكثر تنافسية.

إن الأردن، بحكم موارده المحدودة وحاجته المستمرة إلى الاستثمار والأسواق والتكنولوجيا، لا يستطيع أن يعزل نفسه عن التحولات الكبرى في الاقتصاد والسياسة الدوليين. لكنه، في المقابل، يستطيع أن يقرر كيف يدخل هذه التحولات وبأي شروط. وهنا تكمن جوهر المسألة.



فالقوة بالنسبة إلى دولة بحجم الأردن لا تعني امتلاك القدرة على فرض شروطها على القوى الكبرى، وإنما تعني امتلاك ما يكفي من الخيارات والبدائل والقدرة المؤسسية حتى لا يصبح أي شريك خارجي شرطاً لا غنى عنه لاستمرار قطاع حيوي أو خدمة أساسية أو قرار استراتيجي.

وبناءً عليه، فإن أفضل سياسة للأردن تجاه الصين ليست سياسة الانحياز ولا سياسة التحفظ، وإنما سياسة المصلحة الوطنية؛ سياسة تنظر إلى الصين كشريك محتمل في المجالات التي يستطيع فيها الأردن تحقيق قيمة حقيقية، وتتعامل معها - كما تتعامل مع أي شريك آخر - وفق قواعد واضحة تحمي المصالح الوطنية عندما ترتفع حساسية القطاع أو مستوى الاعتماد.

وفي عالم يتجه بصورة متزايدة نحو تعدد مراكز القوة، فإن قدرة الأردن على النجاح لن تتوقف على اختيار الطرف الأقوى، وإنما على قدرته على توسيع دائرة خياراته، وتنويع شراكاته، وتعظيم قيمته الجيوسياسية والاقتصادية، والحفاظ على استقلال قراره الوطني.

وعليه، فإن الرسالة الأساسية لهذه الورقة يمكن اختصارها في مبدأ واحد:

الأردن لا يحتاج إلى أن يختار بين واشنطن وبكين؛ بل يحتاج إلى أن يصبح أكثر قدرة على اختيار ما يخدم الأردن مع واشنطن وبكين وسائر شركائه.

وهذا هو جوهر السياسة الخارجية والاقتصادية التي ينبغي أن تواكب المرحلة المقبلة: انفتاح بلا ارتهان، وتنويع بلا اصطفاف، وشراكات بلا احتكار، ومصلحة وطنية فوق كل اعتبار.



المراجع والمصادر الأساسية

1. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2026). *إحصاءات التجارة الخارجية والصادرات الوطنية لعام 2025*. عمان (DOS Website).
2. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2026). *التجارة الخارجية: قواعد البيانات والتقارير الإحصائية* (DOS Website).
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية—*Economic Modernisation Vision: Executive Program 2026* (2026). (mop.gov.jo). 2029.
4. International Monetary Fund. (2026). *Jordan: Country Data, Macroeconomic Indicators and IMF Engagement*.
5. World Bank. (2026). *Jordan: Economic and Development Indicators*.
6. UNCTAD. (2026). *World Investment Report 2026*.
7. World Trade Organization. (2025). *World Trade Statistical Review 2025*.
8. United Nations. (2026). *UN Comtrade Database*.
9. International Trade Centre. (2026). *Trade Map*.
10. World Bank. *Logistics Performance Index*.
11. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026). *China–Jordan Relations and Bilateral Cooperation*.
12. Ministry of Commerce of the People's Republic of China. *Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment*.
13. National Bureau of Statistics of China. *China Statistical Yearbook*.
14. Office of the United States Trade Representative. *United States–Jordan Free Trade Agreement*.
15. U.S. Department of Commerce, International Trade Administration. *Jordan Country Commercial Guide*.
16. European Commission. *EU–Jordan Partnership Framework and Association Agreement*.
17. International Energy Agency. *World Energy Outlook*.
18. International Energy Agency. *Global Critical Minerals Outlook*.
19. World Intellectual Property Organization. *Global Innovation Index*.



World Economic Forum. *Global Gender Gap Report*. .20

World Bank. *Women, Business and the Law*. .21

UN Women. *Women's Political Participation and Leadership*. .22

World Economic Forum. *Future of Jobs Report*. .23